



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: www.jtuh.org/
JTUH
 مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
 Journal of Tikrit University for Humanities

Rafi Abdul Rahman Hamdan Al-Majami
Prof. Dr. Thamer Azzam Hamad Al-Dulaimi

Tikrit University / Faculty of Education for Humanities

 * Corresponding author: E-mail :
<mailto:amazthamer18@gmail.com>
Keywords:
 Morocco,
 Abdul Rahman ,
 rotation,
 first minister

ARTICLE INFO
Article history:

 Received 4 Jan. 2022
 Accepted 17 Aug 2022
 Available online 26 May 2023
 E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

 ©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
 UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

Formation of Rotating Government in Morocco 1998
A B S T R A C T

This research sheds light on the government of rotation (1998), which is considered an important democratic shift in the modern history of Morocco. From 1992 until 1998, a consensus was reached on the formation of the government by the Democratic Bloc that represented most of the opposition parties headed by Abd al-Rahman al-Yousifi, who, after a series of negotiations with political parties, was able to form a government consisting of forty ministries with the participation of six political parties. The government accepted and supported most of the political parties, as well as King Hassan II, the main support for the idea of a rotation government, and Abd al-Rahman al-Yousoufi was able to obtain a grant of confidence from Parliament on the program of his government with a majority of political forces, so that this government would be the starting point towards achieving a real democratic transformation in Morocco.

 DOI: <http://doi.org/10.25130/jtuh.30.5.2.2023.05>
تشكيل حكومة التناوب في المغرب عام 1998

رافع عبد الرحمن حمدان المجمععي / جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية
 أ.د. ثامر عزام حمد الدليمي / جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

يسلط هذا البحث الضوء على حكومة التناوب عام 1998 التي تعد نقلة ديمقراطية هامة في تاريخ المغرب المعاصر، إذ لأول مرة منذ الاستقلال تصل الى رئاسة الحكومة المغربية احزاب المعارضة ، بعد عدة حوارات ومفاوضات بين الملك الحسن الثاني من جانب واحزاب الكتلة الديمقراطية من جانب اخر استمرت منذ عام 1992 لغاية عام 1998 تم التوصل الى توافق على تشكيل الحكومة من قبل الكتلة الديمقراطية التي مثلت اغلب احزاب المعارضة برئاسة عبد الرحمن اليوسفي الذي تمكن بعد سلسلة من

المفاوضات مع الاحزاب السياسية من تشكيل حكومة مكونة من اربعين وزراة بمشاركة ستة احزاب سياسية ، وقد حظت تلك التشكيلة الحكومية بقبول وتأييد اغلب الاحزاب السياسية ، فضلا عن الملك الحسن الثاني الداعم الرئيسي لفكرة حكومة التناوب ، وقد استطاع عبد الرحمن اليوسفي من الحصول على الثقة من قبل البرلمان على برنامج حكومته بالأغلبية القوي السياسية ، لتكون تلك الحكومة نقطة الانطلاق نحو تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في المغرب.

كلمات مفتاحية : (المغرب ، عبد الرحمن اليوسفي ، التناوب ، الوزير الاول)

المقدمة

دخل مفهوم التناوب السياسي في الادبيات السياسية والدستورية في المغرب في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين ، فاصبح جزءا من مكونات الثقافة السياسية الجديدة التي عرفت بها الحياة السياسية، فقد احتلت فكرة التناوب مكانة مركزية واساسية في فكر المؤسسة الملكية في اطار يحترم خصوصية النظام السياسي المغربي. فقد جاءت حكومة التناوب عن طريق التقاء ارادتين ، ارادة القوى الديمقراطية من اجل الاصلاح الوضع العام في البلاد في اتجاه البناء الديمقراطي وتكريس حقوق الانسان، وارادة ملكية من اجل انقاذ المغرب من الظروف السيئة التي عاشها في تلك الحقبة الزمنية.

هدف البحث تسليط الضوء على تطور سياسي وديمقراطي مهم عاشتها المملكة المغربية، تمثل في تحول قيادة الحكومة المغربية الى احزاب المعارضة بتوافق بين المؤسسة الملكية، واحزاب المعارضة واهم الاحزاب التي شاركت في تشكيل حكومة التناوب وموقف القوى السياسية من تلك الحكومة . قسم البحث الى مبحثين ، تناول الاول الجذور التاريخية لحكومة التناوب فيما تناول الثاني تشكيل حكومة التناوب، فضلا عن اهم النتائج التي توصل اليها البحث.

المبحث الاول: الجذور التاريخية لتشكيل حكومة التناوب

أولاً: الجذور التاريخية لتشكيل حكومة التناوب

إن تعيين حكومة التناوب ⁽¹⁾ لعام 1998، لم يكن معزولاً تماماً عن المخاض السياسي الذي عرفه المغرب، من خلال العقد الاخير من القرن الماضي، فهذه الحكومة هي وليدة مسارين رئيسيين من مسارات التطور الدستوري والديمقراطي التي عرفت بها الساحة السياسية المغربية⁽²⁾ ، إذ يرتبط المسار الأول بما عرفته المسألة الدستورية من تطورات جعلت البعض يعتبر ان إحدى اكبر الاشكاليات التي اعترضت سبيل التوافق السياسي قد حسمت من قبل الفرقاء السياسي من خلال التعديلات الدستورية لعام (1996) التي اهم ما تضمنت ⁽³⁾:-

- 1- اصلاح برلماني من خلال استحداث مجلسين بدل المجلس الواحد الذي كان معمول به سابقاً، إذ تكون البرلمان من مجلسين هما:-
الأول: من مجلس النواب: يتكون عدد اعضائه من (325) نائباً ينتخبون بالاقتراع العام المباشر، ويفوز المرشح الذي يحصل على أغلبية بسيطة من الاصوات، وقد حدد مقعدا واحدا لكل مركزاً انتخابياً.
 - الثاني: مجلس المستشارين:** وسمي بالغرفة الثانية، عدد نوابه (270) نائباً، يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع الغير مباشر ويشكل من ممثلي النقابات المهنية والعمل والجماعات المحلية، وينتخبون من قبل هيئة انتخابية خاصة لمدة (9) عوام على أساس تجديد ثلث اعضائه كل (3) اعوام.
 - 2- جاء التعديل الدستوري بتحديد مدة كل دورة برلمانية بـ(ثلاثة اشهر) اذ تصبح (4) دورات في العام الواحدة بخلاف الدورات البرلمانية السابقة التي كانت دورتين في السنة الواحدة.
 - 3- تحديد ولاية مجلس النواب (5) اعوام، ومجلس المستشارين (9) اعوام، ويتم تحديث ثلث اعضاء مجلس المستشارين كل (3) اعوام.
 - 4- مجلس النواب هو وحدة الذي ينصب الحكومة ويصوت عليها بالثقة، وإليه تعود المصادقة النهائية على المشاريع والمقترحات والقوانين بالأغلبية المطلقة، وفي حال عدم توصل اللجنة المشتركة بين مجلس النواب ومجلس المستشارين إلى صيغة اتفاق مشتركة يعتبر قرار مجلس النواب هو الأساس والمعتمد على الرغم مما يتمتع به مجلس المستشارين من صلاحيات واسعة.
 - 5- وجاء التعديل في حق اقتراح الوزير الأول قائمة وزرائه على الملك، ومن خلال ذلك سيكون الوزراء مسؤولون امام الوزير الأول باستثناء الوزارات السيادية فيكون وزراؤها مسؤولين أمام الملك مباشرة، وبذلك أصبحت الحكومة ذو مسؤولية مزدوجة أمام الملك ومجلس النواب.
 - 6- أن يكون التصويت بالاقتراع العام المباشر.
- أما المسار الثاني فيرتبط بتجربتي التناوب الممتنع التي عاشتها المملكة المغربية خلال عامين (1993- 1994) مما ساهم في استيعاب فكرة التناوب كمفهوم لإدارة الشأن العام للبلاد⁽⁴⁾.
- يرجع مقترح التناوب على السلطة في المغرب الى عام 1992 حين عرض الملك الحسن الثاني⁽⁵⁾ في اجتماع مع قادة الاحزاب السياسية المعارضة عملية تناوب سلمي على السلطة، لكن ذلك المقترح أجل بسبب عدم التوصل إلى رؤية توافقية بين الملك والاحزاب⁽⁶⁾.
- عرض الملك المقترح من جديد في عامي 1993 و1994 بشكل أكثر فعالية، ففي خطاب الافتتاح للسنة التشريعية الثانية في 14 تشرين الأول- 1994، عرض الملك مشروع تناوب جديد ، اذ يكون تعيين الوزير الاول من المعارضة والسماح للوزير الأول باختيار من يتحالف معه داخل البرلمان حتى يضمن اغلبية عددية تمكنه من تشكيل الحكومة، وازاء مقترح ذلك المشروع الذي عرضه الملك جاءت ردت فعل

الاحزاب المعارضة ايجابية اتجاه السياسة الاصلاحية التي بدأ بها الملك الحسن الثاني. وقد ساعدت عدة اسباب الى توجه المعارضة إلى الموافقة نحو المشاركة في تشكيل حكومة التناوب التي افرزتها سلسلة من الحوارات⁽⁷⁾.

وبعد سلسلة من الحوارات والمفاوضات والاصلاحات منذ عام 1992 حتى تشكيل حكومة التناوب 1998م، وتمثلت تلك الأسباب بما يأتي⁽⁸⁾:

1. الرغبة الشديدة لدى الملك الحسن الثاني لنجاح تجربة التناوب من خلال طرحها لأكثر من مرة منذ عام 1992.

2. المسلسل الاصلاحى الذي ابتدأه الملك الحسن الثاني بتعديلات دستور وكان اخرها عام 1996، وان لم تتلقى تلك التعديلات الى طموح الاحزاب السياسية إلا أنه كان يمثل مسار جديد نحو تحول دستوري وديمقراطي.

3. خلال اصداره عفوا عن المعتقلين السياسيين الذين بلغ عددهم (514) معتقلاً، اضافة الى السماح بعودة المنفيين خارج البلاد وكان ابرزهم عبد الرحمن اليوسفي⁽⁹⁾.

4. استحداث وزارة لحقوق الإنسان.

5. تغيير في أيديولوجية اغلب احزاب المعارضة من اتخاذها اسلوب المعارضة الدائمة وتقديم المذكرات والمطالب إلى الحكومة، إلى الرغبة في المشاركة والمساهمة في تحقيق وتنفيذ تلك المطالب.

إن الاصلاح الدستوري الذي كان له الأثر الكبير في التمهيد نحو تحقيق تجربة التناوب هو اعلان الملك الحسن الثاني عن اجراءه مراجعة الدستور عام 1996 والذي هيأ الأرضية المناسبة لتشكيل حكومة التناوب والتوافق⁽¹⁰⁾.

أولاً: تعيين عبد الرحمن اليوسفي وزيراً أولاً (رئيس الحكومة)

بعد تصدر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية⁽¹¹⁾ المرتبة الأولى للانتخابات المغربية لعام 1997، بدأ الملك الحسن الثاني تكملة مسلسل مسيرته الإصلاحية التي بدأها منذ تسعينيات القرن الماضي، من خلال تشكيل حكومة جديدة بشخصيات وتوجهات جديدة تقودها أحزاب المعارضة، في رغبة ملكية لإرساء قواعد التناوب السلمي⁽¹²⁾.

استقبل الملك الحسن الثاني في 4 شباط 1998 بالقصر الملكي بالرباط عبد الرحمن اليوسفي بصفته الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الفائز بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية لعام 1997، وبطلب من قبل الملك ، والذي وضع ترتيبه واعداه وزير المالية إدريس جطو⁽¹³⁾.

تم خلال ذلك اللقاء الذي استمر لمدة (4) ساعات مناقشة الملك الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، اذ تحدث الملك الحسن الثاني مع عبد الرحمن اليوسفي قائلاً: "انني اقدر فيك كفاءتك واخلاصك، واعرف جيداً منذ الاستقلال انك لا تركض وراء المناصب بل تنفر منها باستمرار..."⁽¹⁴⁾.

أعلن الملك وبحضور وسائل الإعلام بتعيين عبد الرحمن اليوسفي وزير الأول وتكليفه بمهمة تشكيل الحكومة (26) في تاريخ المغرب ما بعد الاستقلال. بعث قبول عبد الرحمن اليوسفي التكليف بتشكيل حكومة تتألف من الكثير من الأمل والتفاؤل والارتياح العام في الشارع المغربي⁽¹⁵⁾.

ثانياً: مواقف الأحزاب السياسية من تعيين الوزير الأول (رئيس الحكومة)

جاءت ردود أفعال الأحزاب السياسية حول إعلان الملك الحسن الثاني تعيين عبد الرحمن اليوسفي رئيساً للحكومة وتكليفه بتشكيل الحكومة إيجابياً من قبل اغلب الأحزاب المعارضة⁽¹⁶⁾.

جاء أول المواقف من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، اذ أعلنت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مساندتها المطلقة للأمين العام للحزب عبد الرحمن اليوسفي، اذ جاء في بيانها "من أجل فتح صفحة جديدة في تاريخ نضالنا الديمقراطي، وانطلاقاً من اقناعها بان معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المستحكمة، وفتح افاق جديدة للعمل السياسي ببلادنا يقتضي انجاز مرحلة انتقالية يتحمل فيها الحزب، مسؤولية قيادة التحولات الضرورية التي ينتظرها الشعب المغربي منذ سنوات"⁽¹⁷⁾.

أما فيما يخص حزب التقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الديمقراطي، فقد اصدر بيان مشتركاً لمكتبيهما السياسيين اعربا من خلاله عن ترحيبهما العالي للمرحلة السياسية الجديدة بتعيين عبد الرحمن اليوسفي وزيرا اول وانه يمثل رجل هذه المرحلة ويمكنه الاعتماد على دعمنا ومساندتنا⁽¹⁸⁾.

في حين ان حزب الاستقلال⁽¹⁹⁾ على الرغم من رفضه لنتائج الانتخابات لعام 1997، إلا أنَّ موقفه قد تغير بعد القرار الملكي بتكليف اليوسفي بتشكيل الحكومة، اذ علن الحزب أثناء مؤتمره الوطني الثالث عشر عن رغبته المشاركة في حكومة التناوب التي يترأسها عبد الرحمن اليوسفي⁽²⁰⁾.

أما عن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي⁽²¹⁾ والتي رفضت المشاركة في أي حكومة على خلاف باقي أحزاب المعارضة، انطلقاً من موقفها الرفض لأي حكومة تتبثق عن المؤسسات المزورة ولأي حكومة قائمة على مؤسسة مصنوعة كيفما كان شكل تلك الحكومة أو لونها أو برنامجها أو تركيبها غير ان موقف المنظمة قد اصبح اكثر مرونة بعد تعيين عبد الرحمن اليوسفي رئيساً للحكومة، فقد عدَّت ذلك التعيين يشكل حدثاً جديداً يجب اعطاؤه الاهتمام ومنحه الدعم إذ يعد عبد الرحمن اليوسفي من ابرز الشخصيات المعارضة والذي يتمتع بعلاقات قوية وجيدة مع اغلب القوى السياسية ، ويكون موقفها موقف مساندة نقدية لتلك الحكومة⁽²²⁾.

جاء موقف حزب الاتحاد الدستوري⁽²³⁾ الذي يمثل احد أحزاب كتلة الوفاق الشعبي⁽²⁴⁾ التي أعلنت انها ستذهب إلى المعارضة، اذ رحب أمينها العام بتعيين عبد الرحمن اليوسفي وزير اول وعده واحداً من

رجالات المقاومة الوطنية ورمز من رموز الحركة الوطنية، كذلك أكد على أن التناوب يعد مرحلة مهمة من مراحل البناء والتحول الديمقراطي⁽²⁵⁾.

المبحث الثاني: تشكيل الحكومة

أولاً: مفاوضات تشكيل الحكومة

إن الخريطة البرلمانية المعقدة التي أفرزتها الانتخابات التشريعية لعام 1997 فرضت على عبد الرحمن اليوسفي المكلف بتشكيل الحكومة الدخول في مفاوضات طويلة من أجل تكوين حكومة ائتلافية تضم (7) من الأحزاب الممثلة داخل البرلمان، تمثل أحزاب الكتلة الديمقراطية⁽²⁶⁾ عمودها الفقري، فضلاً عن حزبين من كتلة الوسط، فضلاً عن وزراء غير منتمين حزبياً مثلوا وزراء السيادة⁽²⁷⁾.

فقد استغرقت المفاوضات أربعين يوماً لاقى خلالها رئيس الحكومة عبد الرحمن اليوسفي صعوبات كبيرة، وإن حظي بمساندة الملك، فمن جهة هناك الأغلبية المطلوبة تحقيقها والتي تبدو هي في غاية الصعوبة بسبب نتائج الانتخابات المعقدة، ومن جهة ثانية هناك قيادات حزبية كانت تريد الدخول في التشكيلة الجديدة وبأي وسيلة كانت، ومن جهة ثالثة كان هناك قياديون على الأصعدة الجهوية (المحافظات) والمحلية ممن يرون أنفسهم أحق بتمثيل أحزابهم في تشكيل الحكومة الجديدة، فضلاً عن ذلك الترضيات التي يتعين على الوزير الأول أن يقوم بها⁽²⁸⁾.

بدأ اليوسفي مفاوضاته من داخل الكتلة الديمقراطية، ففي حين لم يصادف اليوسفي مشاكل كبيرة داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، كونه يحظى بدعم كبير من المكون النقابي فلم يكن هناك صعوبات في تسمية وزراء الحقائق الوزارية، إذ حظى الحزب (13) وزارة وحسب ما موضح في ادناه⁽²⁹⁾:

الجدول رقم (1)

وزراء حزب الاتحاد الاشتراكي

ت	الوزارة	اسم الوزير
	الوزير الأول	عبد الرحمن اليوسفي
1.	وزير السياحة	حسن الصبار
2.	الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان	محمد بوزويغ
3.	الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتنمية العمرانية والسكني	محمد اليازغي
4.	وزير الاقتصاد والمالية	فتح الله ولعلو
5.	وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري	لحبيب المالكي
6.	الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف بالشؤون العامة للحكومة	أحمد الحليمي العلمي
7.	وزير الشؤون الثقافية	محمد الأشعري
8.	الكاتب العام للحكومة	عبد الصادق ربيع
9.	وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني الناطق الرسمي	خالد عليوة

	باسم الحكومة	
10.	الوزير المنتسب لدى الوزير الأول مكلف بالبريد والتقنيات الحديثة والاتصال	العربي عجل
11.	كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني مكلفة بالمعاقين	نزهة الشقروني
12.	كاتبة الدولة لدى وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون مكلفة بالتعاون	عائشة بلعربي
13.	كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتهيئة العمرانية والسكن مكلف بالبيئة	أحمد العراقي

أما حزب الاستقلال احد أحزاب الكتلة الديمقراطية فقد كان الخاسر الكبير في انتخابات 1997 الذي حصل تغير في رئاسته اذ انتخب عباس الفاسي⁽³⁰⁾، امين عام للحزب في أعقاب المؤتمر الثالث عشر لحزب الاستقلال، فقد وجه اليوسفي مفاوضات هي الاصب داخل الكتلة الديمقراطية، اذ جرت عدة جولات تفاوضية بين عباس الفاسي واليوسفي وفي نهاية المطاف استطاع حزب الاستقلال أن يحظى (6) وزارات وحسب ما موضح في الجدول ادناه⁽³¹⁾.

الجدول رقم (2)

وزراء حزب الاستقلال

ت	اسم الوزير	الحقيبة الوزارية
1.	عبد الواحد الفاسي	وزارة الصحة
2.	عبد الحميد عواد	وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط
3.	يوسف الظاهري	وزارة الطاقة والمعادن
4.	العربي المساري	وزارة الاتصال
5.	بو عمر تغوان	وزارة التهجير
6.	رشيد الفيلالي	وزير القطاعات العامة والخصوصية

في حين لم تكن المفاوضات بين اليوسفي وحزب التقدم والاشتراكية⁽³²⁾ (المكون الثالث للكتلة الديمقراطية) عسيرة، فقد قدم مفاوض حزب التقدم والاشتراكية لائحة بخمسة عشر اسماً مرشحاً لإشغال خمسة حقائب وزارية طالب بها حزب التقدم والاشتراكية وهي كل من (وزارة اعداد التراب الوطني، الصناعة، العدل، التشغيل والصحة) ورغم الحصيلة المتواضعة لحزب التقدم الاشتراكي في الانتخابات التشريعية اذ حصلوا على (9) مقاعد فقط إلا أن ذلك لم يمنع عبد الرحمن اليوسفي من ان يتوصل إلى اتفاق معهم على منحهم (3) حقائب وزارية⁽³³⁾.

فيما حصل حزب جبهة القوى الوطنية⁽³⁴⁾، على حقيبتين وزاريتين هما وزارة الصيد البحري ووزارة كاتب دولة مكلف بالتضامن. وقد حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي⁽³⁵⁾ على حقيبة واحدة هي وزارة التعليم الابتدائي والتقني⁽³⁶⁾.

بعد ان تمكن عبد الرحمن اليوسفي من انتهاء مفاوضاته بنجاح مع أحزاب الكتلة الديمقراطية وهي التي مثلت حجر الأساس في حكومته اتجه نحو أحزاب الوسط التي تضم كل من حزب التجمع الوطني للأحرار و الحركة الوطنية الشعبية، كانت جولات المفاوضات في غاية المرونة دون حدوث أي اشكاليات، فقد حصل حزب التجمع الوطني للأحرار على (6) حقائب وزارية، فيما حصل حزب الحركة الوطنية الشعبية على (3) حقائب وزارية وحسب ما موضح في الجدول الآتي⁽³⁷⁾:

الجدول رقم (3)

اسماء وزراء حزب الحركة الوطنية الشعبية وحزب التجمع الوطني

ت	اسم الوزير	الوزارة	اسم الحزب
1.	أحمد الموساوي	وزارة الشباب	الحركة الوطنية الشعبية
2.	حسن الماعوني	كاتب الدولة مكلف بالصناعة	الحركة الوطنية الشعبية
3.	سعيد شباغتو	كاتب دولة مكلف بالمياه والغابات	الحركة الوطنية الشعبية
4.	مصطفى المنصوري	وزارة النقل	حزب التجمع الوطني للأحرار
5.	محمد اوجار	وزارة حقوق الانسان	حزب التجمع الوطني للأحرار
6.	نجيب الزروالي	وزير مكلفا بالتعليم العالي والبحث العلمي	حزب التجمع الوطني للأحرار
7.	العلمي التازي	وزارة الصناعة والتجارة	حزب التجمع الوطني للأحرار
8.	عبد السلام زنيد	مكلفا بشؤون المغرب العربي وافريقيا	حزب التجمع الوطني للأحرار
9.	عزيز الحسين	وزيرا للوظيفة العمومية والإصلاح الاداري	حزب التجمع الوطني للأحرار

نجح اليوسفي من حسم التشكيلة الحكومية في أقل من (3) اسابيع، ففي يوم 23 شباط- فبراير 1998 تم حسم اللائحة النهائية لحكومة التناوب، إلا أنه لم يقدمها وذلك بسبب انشغال الملك بالتحضير لاحتفالات عيد العرش المقرر يوم 3 آذار 1998⁽³⁸⁾.

ثانيا: اعلان تشكيل حكومة التناوب

في يوم 14 آذار 1998 استقبل الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي في الرباط التشكيلة الحكومية بقيادة عبد الرحمن اليوسفي الذي قدم تشكيلته الحكومية (26) بعد الاستقلال المشكلة من (7) أحزاب سياسية متمثلة بكتلة الديمقراطية وأحزاب الوسط وبعض المستقلين التكنوقراط الذين لا ينتمون لأي حزب سياسي والذين يمثلون وزارات السيادة⁽³⁹⁾.

سميت حكومة عبد الرحمن اليوسفي بحكومة التناوب توافقي لأنها شكلت على اسس توافق بين الملك الحسن الثاني وزعيم المعارضة عبد الرحمن اليوسفي وليس على اساس اغلبيه برلمانية⁽⁴⁰⁾. تألفت حكومة التناوب التوافقي من (41) وزيرا وكاتبا للدولة منها (6) وزارات سيادية، وفضلاً عن ذلك ضمت عنصرين نسويين⁽⁴¹⁾.

وهي أول حكومة تترأسها أحزاب معارضة منذ الاستقلال وجاءت التشكيلة الحكومية من الأحزاب السياسية حسب ما مبين في الجدول ادناه⁽⁴²⁾:

الجدول رقم (4)

الأحزاب التي تشكلت منها حكومة التناوب

ت	اسم الحزب	عدد المناصب الوزارية
1.	الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	13 منصب من ضمنها رئاسة الحكومة
2.	حزب الاستقلال	6 مناصب
3.	حزب التقدم والاشتراكية	3 مناصب
4.	التجمع الوطني للأحرار	6 مناصب
5.	الحركة الوطنية الشعبية	3 مناصب
6.	جبهة القوى الديمقراطية	منصبان
7.	الحزب الاشتراكي الديمقراطي	منصب واحد
8.	مستقلون	5 مناصب

أشاد الحسن الثاني في كلمة مقتضبة بمناسبة حفل التنصيب بلباقة وجدية عبد الرحمن اليوسفي و اضاف الملك قائلاً فيه: " أن اليوسفي وطني ومنطقي مع نفسه، وان يوم 14 آذار - مارس 1998 سيظل يوماً تاريخياً في تاريخ المغرب"⁽⁴³⁾.

وصف الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي ذلك اليوم 14 آذار 1998 بأنه يوم تاريخي لتكريس خطة التناوب في البلاد⁽⁴⁴⁾.

جاءت التشكيلة الحكومية شاملة من خلال ضمها جميع المناطق الجغرافية والفئات العمرية لأعضاء الحكومة الجديدة، إذ مثل شمال ووسط البلاد تمثيلاً جيداً (ستة وزراء ينحدرون من الوجهة المتوسطة وثمانية من الوجهة الأطلسية والباقي عن الوسط) توزع هؤلاء الوزراء بين المناطق الريفية والحضرية، واما بخصوص الفئة العمرية فقد بلغ (16) أقل من (30) عاماً و(12) وزيراً ما بين (51) إلى (60) عاماً⁽⁴⁵⁾.

ثالثاً: البرنامج الحكومي

المتعارف في النظام السياسي المغربي منذ تأسيس أول حكومة مغربية ما بعد الاستقلال يلزم رئيس الوزراء بعد اتمام تشكيل حكومته ان يقدم برنامجه الحكومي في جلسة برلمانية إذ يخضع البرنامج الحكومي للمناقشة، ويحق لا أعضاء البرلمان رفض البرنامج أو الموافقة عليه، من خلال التصويت عليه، ب (نعم) أو (لا) وبمّ ينسجم مع متطلبات الشعب المغربي وطموحاته⁽⁴⁶⁾.

قدّم رئيس الحكومة المغربية الجديدة عبد الرحمن اليوسفي برنامجه الحكومي في 17 تشرين الأول 1998، إذ ابتدأ خطابه بالشكر والعرفان لجلالة الملك الحسن الثاني والقوات العسكرية على الجهود والتضحيات من أجل سلامة المغرب⁽⁴⁷⁾.

جاء البرنامج الحكومي متكامل عبر عن رؤية جديدة لمعالجة العديد من الملفات والقضايا، وشكل بداية لبناء نموذج جديد للحكم مختلف عن النظام السابق اذ تم التأكيد فيه على عدة محاور هي⁽⁴⁸⁾:

1. تغيير وتجديد الإدارة في المملكة من خلال ميثاق حسن التدبير.
2. تعزيز وتنشيط ملف حقوق الإنسان.
3. إصلاح وتحديث النظام القضائي المغربي.
4. الاهتمام بالقضايا الاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة والاقصاء وتوفير اكبر عدد من فرص العمل ضمن اطار احترام التوازنات الاقتصادية.
5. الاهتمام بالتعليم والتربية من خلال بناء نظام تعليم عصري عادل وناجح لتحقيق مجتمع متقدم في المجال المعرفي.
6. إعادة تنشيط الاقتصاد وتطويره.

أولى عبد الرحمن اليوسفي للاقتصاد أهمية كبيرة في برنامجه الحكومي، اذ يتمحور برنامج الإصلاح الاقتصادي في ظل تلك الحكومة حول تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وتحسين المستوى المعيشي للسكان ولأجل ذلك تبنت الحكومة مجموعة من الإصلاحات لانعاش القطاع الخاص⁽⁴⁹⁾.

كذلك توفير فرص العمل لتشغيل الايدي العاملة، فضلاً عن الاعتماد على الشركات العمومية لدعم وتشغيل قطاع الصناعة وتمكينه من لعب دور المحرك المركزي للنمو الاقتصادي وتعزيز الطاقة التنافسية للاقتصاد الوطني وانعاش الاستثمار الخارجي⁽⁵⁰⁾.

اهتمام البرنامج الحكومي لحكومة اليوسفي في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي جاء من خلال ادراك أن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي هو الكفيل بتحقيق نقلة نوعية في التنمية الشاملة لتكون الطريق نحو التحول الديمقراطي⁽⁵¹⁾.

سعى البرنامج الحكومي إلى إعطاء أهمية ضرورية لإصلاح الإدارة والقضاء والمؤسسات والقوانين التي ترتبط بالاستثمار والقطاع الخاص، وكذلك تفعيل القطاع المصرفي والمالي والاهتمام بتنظيم الهياكل الإدارية⁽⁵²⁾.

جاء قطاع التعليم والتربية كأحد المحاور الرئيسية التي اولت الحكومة لها اهمية قصوى من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات كافة للقضاء على مشكلة الأمية، وتحديث المناهج الدراسية، والاهتمام بالمناطق الريفية من خلال زيادة المدارس وتوفير متطلبات العصر لتتویر العقل بما يعيشه العالم من تطور علمي واقتصادي⁽⁵³⁾.

حظيت المرأة أيضاً من خلال عمل البرنامج على وضع الوسائل والخطط التي تعزز دورها في المجتمع والحياة السياسية ومحاربة كل أشكال التمييز الذي تتعرض له المرأة المغربية⁽⁵⁴⁾.

لم يغفل البرنامج الحكومي عن دور الصحافة لكونه ركيزة من ركائز المجتمع الديمقراطي، من خلال وضع اطار عام يهدف إلى تشريع القوانين التي تهدف إلى تقوية وتوسيع حرية التعبير كونها تعد أحد أوجه التحول الديمقراطي التي تسعى لها الأنظمة الدولية⁽⁵⁵⁾.

بعد ان لخص عبد الرحمن اليوسفي من خلال التصريح الحكومي لأهم المحاور التي تضمنها برنامج الحكومة وما تبعه من مناقشات، تم التصويت من قبل مجلس النواب، اذ أعلن رئيس مجلس النواب عبد الواحد راضي⁽⁵⁶⁾، النتيجة التي جاءت بموافقة (174) صوتاً لصالح البرنامج الحكومي وامتناع (23) نائباً عن التصويت، وبذلك أصبح المغرب أمام أول تجربة تناوب في تاريخه المعاصر⁽⁵⁷⁾.

الخاتمة

من خلال دراستنا لمراحل تشكيل حكومة التناوب نستنتج ما يأتي :-

1- تعد حكومة التناوب احد اهم التطورات الديمقراطية التي شهدتها تاريخ المغرب الحديث، اذ عدها السياسيون والاكاديميون في الشأن المغربي نقلة ديمقراطية مهمة نحو التحول الى ديمقراطية حقيقية يطمح لها الشعب المغربي.

2- كانت الرغبة الملكية في طرح وانجاح فكرة حكومة التناوب الدور الاساسي والفعال في تشكيل تلك الحكومة ،من خلال تقديم عدة تنازلات الى احزاب المعارضة من اجل التوصل الى توافق لتشكيل حكومة التناوب .

3- مثلت شخصية عبد الرحمن اليوسفي دورا هاما في انجاح تلك الحكومة ، كونه كان يحظى بتأييد من اغلب القوى السياسية ،فضلا عن المؤسسة الملكية .

4- شكل نجاح حكومة التناوب تقاربا تاريخيا بين احزاب المعارضة المتمثلة بكتلة الديمقراطية والمؤسسة الملكية ، وتوجه الطرفين نحو مبدأ التوافق والتراضي في ادارة شؤون البلاد.

5- تعد حكومة التناوب مرحلة جديدة في مسير التطورات الديمقراطية، فضلاً عن انها فتحت الطريق نحو إصلاحات دستورية وسياسية طالما طالبت بها القوى السياسية، التي أشار إليها الملك محمد السادس فيما بعد لتحقيق ديمقراطية حقيقية يطمح لها الشعب المغربي.

الهوامش

- (1) التناوب: كلمة مشتقة من الفعل تناوب وتعني التعاقب واخذ البعض موقع الآخر، أي التعاقب والتداول في ميادين ومجالات مختلفة، وهو مصطلح له مفاهيم متعددة مثل الحوار والتراضي والتوافق ويعرف التناوب أيضًا انتقال السلطة من الأغلبية للمعارضة. للمزيد من التفاصيل ينظر: مارينا او تاواي وميريديث رايلي، المغرب من الاصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي، سلسلة الشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2006، ص10.
- (2) حسن طارق، اليسار واسئلة التحول، دار القلم للطباعة والنشر، المملكة المغربية، 2006، ص90.
- (3) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة رصد وتحليل...، ص96؛ شيماء جمعه ياس خضير ، المصدر السابق، ص61.
- (4) المصدر نفسه، ص90.
- (5) الملك الحسن الثاني: ولد عام 1929 في مدينة الرباط تلقى تعليمه الأول بالكتاتيب القرآنية بالقصر الملكي، أكمل دراسته الابتدائية عام 1936 والثانوية عام 1940، وحصل على شهادة الحقوق عام 1948 من جامعة بوردو، تولى العرش عام 1961 بعد وفاة والده وتوفي عام 1999م. للمزيد من التفاصيل ينظر: صفاء كاظم محسن، عبد الرحمن اليوسفي ونشاطه السياسي في المغرب حتى 2003، كلية الآداب قسم التاريخ، الجامعة العراقية، رسالة ماجستير، 2022، ص34.
- (6) احمد حميد عباس سعيد الارناؤوط، تجربة التداول السلمي على السلطة في المغرب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2014، ص42؛ للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب احمد، المصدر السابق، ص122.
- (7) حسن طارق ، المصدر السابق، ص91.
- (8) احمد الدغرنى، حكومة ديمقراطية أم تناوب، مطبعة عشتار، الرباط، 1994، ص18-19؛ للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن طارق، المصدر السابق، ص90.
- (9) عبد الرحمن اليوسفي: ولد في مدينة طنجة في 8/ آيار - مايو/ 1924، تابع دراسة الابتدائية بالمدينة نفسها، ودرسته الثانوية في مدينة مراكش والرباط التحق في حزب الاستقلال عام 1943، اضطر لمغادرة الرباط بسبب تنظيمه مظاهرات طلابية يوم 29/ كانون الثاني - يناير/ 1944 تضامناً مع قادة حزب الاستقلال الذين تم القبض عليهم، تابع نشاطه السياسي والثقافي بين 1944- 1950 بالدار البيضاء، درس الحقوق في فرنسا في جامعة السوربون في باريس سنة 1951م، ثم عاد إلى طنجه لمزاولة مهنة المحاماة بين 1952-1960، تعرض للاعتقال والنفي لأكثر من مرة وصدر بحقه حكم الاعدام واستبدل إلى النفي عام 1965، عاد إلى المغرب بعد صدور عفوًا ملكيًا عام 1981، وعمل عضوًا في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام 1987، وتولى الأمانة العامة للحزب 1992، اختير وزير أول لأول حكومة تناوب في المغرب 1998-200، توفي صباح يوم الجمعة 29/آيار- مايو/2020 عن عمر ناهز 96 عامًا. للمزيد من التفاصيل ينظر: ادريس الكراوي، عبد الرحمن اليوسفي - دروس للتاريخ، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، 2020، ص؛ صحيفة اخبار اليوم، الرباط، العدد: 3209، 7/حزيران- يونيو/2020، ص4.

- (10) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة 1997-2002، مجلة كركوك اليوم، العدد 21/ آذار-مارس/ 2015، ص70.
- (11) حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: أسس سنة 1972 في مدينة الدار البيضاء من قبل مجموعة من المناضلين، ومن بينهم (عبد الرحيم بوعبيد، عمر بوجلون، محمد اليازغي، المهدي العلوي) الذين انشقوا من حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بسبب خلاف فكري وتنظيمي بين التيار النقابي ومجموعة من اعضاء الحزب. للمزيد من التفاصيل ينظر: شيماء عبد الوهاب الشمري، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2016، ص33-34.
- (12) شيماء جمعة ياس خضير، دور أحزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب 1992-2001، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، 2020، ص97.
- (13) إدريس جطو: رجل اعمال وسياسي مغربي ولد في مدينة الجديدة المغربية عام 1945، وهو ابن تاجر صغير من مدينة سوسة، تخرج من جامعة محمد الخامس حيث حصل على شهادة العلوم الفيزيائية والكيميائية، تدرج في المناصب الحكومية اهمها وزيرا للتجارة الخارجية عام 1994، ووزيرا للمالية عام 1997، ثم ترك السياسة وعاد اليها عام 2001 عندما عينه الملك محمد السادس وزيرا للداخلية، ليصبح وزيرا اول في عام 2002. للمزيد من التفاصيل ينظر: ثريا دينيه، المسألة الديمقراطية والأحزاب بالمغرب، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2006، ص163.
- (14) نقلا عن: سيف حسن علي بطيخ، الملك الحسن الثاني واثره في تاريخ المغرب 1979-1999، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ديالى، العراق، 2019، ص142.
- (15) محمد الطائع، عبد الرحمن اليوسفي والتناوب الديمقراطي المجهض، مطبعة تجارة كوم، الرباط، 2014، ص39.
- (16) كريم سالم حسين، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب 1975-1998، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2020، ص199.
- (17) نقلا عن: صحيفة الاتحاد الاشتراكي، الرباط، العدد: 5295، 9 شباط- فبراير 1998، ص1.
- (18) المصدر نفسه، ص2.
- (19) حزب الاستقلال: يعتبر احد اهم الاحزاب السياسية في المغرب، تأسس على يد مجموعة من الطلبة سنة 1944، كانت اول مبادرتهم الاولى للدخول في الساحة السياسية تشكيل كتلة العمل الوطني في اوائل الثلاثينيات التي تضمنت شعاراتها رفض الاحتلال الفرنسي في المغرب وتحقيق السيادة الوطنية الكاملة للشعب المغربي. للمزيد من التفاصيل ينظر: كريم سالم حسين البدراني، المصدر السابق، ص9-14؛ محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 1989م، ص21.
- (20) كريم سالم حسين البدراني، المصدر السابق، ص149.
- (21) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي: وهي حزب أعلن رسميًا عن تأسيسه عام 1983م بعد عدة اعوام من العمل السري، وقد تم انتخاب السيد محمد بنسعيد امينًا عامًا لها في الندوة التأسيسية في الرباط عام 1983م. للمزيد ينظر: محمد اديب السلاوي، الاحزاب السياسية المغربية 1934-2014، مطابع الرباط نت، المغرب، 2015، ص64-65.
- (22) التقرير السياسي المقدم من طرف الكتابة الوطنية لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي امام اللجنة المركزية المنعقدة بتاريخ 10111998.

(23) حزب الاتحاد الدستوري: تأسس سنة 1983م من قبل السيد المعطي بوعبيد رئيس الوزراء السابق في أثناء التحضير لانتخابات 1984، وقد تناوب على رئاسته كل من جلال السعيد وعبد اللطيف السملالي. للمزيد ينظر: سيف حسن علي بطيخ، الملك الحسن الثاني وأثره في تاريخ المغرب 1979-1999، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ديالى، العراق، 2019، ص43

(24) كتلة الوفاق: هي تكتل يميني نشأ عام 1993 من احزاب موالية للمؤسسة الملكية هي الاتحاد الدستوري، وحزب الحركة الشعبية، والحزب الوطني الديمقراطي، وتشكلت من هذا التكتل الحكومة السابقة.

(25) عبد الوهاب أحمد محمود، موقف الأحزاب من التحولات السياسية في المغرب 1992-2007، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2021، ص129.

(26) الكتلة الديمقراطية: هو تحالف سياسي ضم أربع أحزاب المعارضة (حزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي)، طالبت تلك الكتلة الملك بالمزيد من الإصلاحات الدستورية والسياسية من خلال مذكرات رفعتها له منذ بداية تأسيسها عام 1992م. للمزيد من التفاصيل ينظر: اسعد طارش عبد الرضا، النظام السياسي في المملكة المغربية العهد الملكي الثالث، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص149.

(27) وهم يمثلون وزارات (الداخلية، والخارجية، والعدل، الاوقاف والشؤون الاسلامية، الأمانة العامة للحكومة، وكتابة الدولة في الدفاع). للمزيد من التفاصيل ينظر: ، عبد الوهاب عبد العزيز، محمود الكروي ، دور الملك الحسن الثاني في الإصلاح السياسي والدستوري بالمغرب 1993-1999، مجلة كركوك اليوم، العدد: (31)، ايلول 2017 ، ص127.

(28) محمد عزيز الوكيل، احدث عهد لأحدث مغرب، مطبعة ربانيت، الرباط، 2003، ص52.

(29) اسماعيل العلوي، رصيد حكومة التناوب التوافقي: انجازات واكراهات، منشورات حزب التقدم والاشتراكية، الرباط، 2001، ص60.

(30) عباس الفاسي: ولد في 18 أيلول- سبتمبر 1940، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مدينتي القنيطرة وطنجة تابع الفاسي دراسته العليا بجامعة محمد الخامس في الرباط حيث حصل على شهادة الحقوق عام 1963، دخل في عضوية حزب الاستقلال منذ عام 1974 وأصبح عضواً في هيئة المحامين ثم نقيباً لها عام 1975 وشغل عدة مناصب حكومية منها وزير السكنى والتعمير وشغل أيضاً سفيراً للمغرب في فرنسا ما بين 1990-1994، وفي عام 1998 انتخب اميناً عام لحزب الاستقلال، تم تعيينه وزيراً أول من قبل الملك عام 2007. للمزيد من التفاصيل ينظر: ثريا دينيه، المصدر السابق، ص397.

(31) محمد الطائع، المصدر السابق، ص44.

(32) حزب التقدم والاشتراكية: هو اول حزب مغربي تبنى الماركسية - اللينينية ايدولوجيا وتنظيما وبشكل رئيسي كونه فرع للحزب الشيوعي الفرنسي، اسس عام 1943 على يد عدد من اعضاء الجالية الفرنسية الاوربية المقيمة في المغرب وعلى عدد من المثقفين من ابناء البرجوازية المغربية الذين درسوا في فرنسا وتسلموا قيادة الحزب فيما بعد ومن اهمهم على بعتة. للمزيد من التفاصيل ينظر: شيماء جمعة ياس خضير، دور احزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب 1992-2001، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة سامراء، 2020، ص21؛ جنان سعدون عبد محمود، حزب التقدم والاشتراكية ودوره في المغرب 1986-1997، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2018، ص20-50.

- (33) حيث حظى اسماعيل العلوي بحقيبة وزارة التربية الوطنية، وعمر الفاسي الفهري الذي شغل منصب كاتب الدولة مكلف بالبحث العلمي، فيما عُيِّن سعيد السعدي كاتبًا للدولة مكلفًا بالحماية الاجتماعية والأسرة والطفولة. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد الطائع، المصدر السابق، ص44.
- (34) حزب جبهة القوى الديمقراطية: هو حزب تقدمي يساري شُكِّل سنة 1997 بعد انشقاقه عن حزب التقدم الاشتراكي وشارك في حكومة التناوب بحقيبة وزارية واحدة. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد اديب السلاوي، الاحزاب السياسية المغربية 1934-2014، مطابع الرباط نت، المغرب، 2015، ص64-65، ص66.
- (35) الحزب الاشتراكي الديمقراطي: وهو حزب انبثق عن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي تأسس عام 1996 على يد عيسى الودغيري بعد أن حصل انشقاق داخل منظمة العمل الديمقراطي، بسبب خلافات بين أعضائها، شارك في انتخابات 1997 وفي عام 2002 تحالف مع حزب التقدم الاشتراكي مؤسسًا معه تحالف الرابطة الاشتراكية. للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص67.
- (36) صحيفة الاتحاد الاشتراكي، الرباط، العدد: 5336، 16 آذار - مارس 1998، ص1.
- (37) محمد الطائع، المصدر السابق، ص46.
- (38) نبيل المحمدي، مضمون المطالب الدستوري في النظام السياسي المغربي 1989-2018، كلية العلوم القانونية والاقتصاد الاجتماعية، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2012، ص54.
- (39) شيماء جمعة ياس خضير، المصدر السابق، ص98؛ للمزيد ينظر: جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد 1166، 24 حزيران - يونيو 2009، ص3.
- (40) رائد فوزي احمود، الأحزاب السياسية في الوطن العربي واشكالية العلاج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد: 240، 2007، ص57؛ عبد الوهاب أحمد محمود، المصدر السابق، ص124.
- (41) 18. بيرنابي لوبيس كارسيا، الانتخابات المغربية منذ 1960 الى الان، دراسة علمية موثقة، ترجمة بديعة الخرازي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2009، ص295.
- (42) عبد الوهاب أحمد محمود، المصدر السابق، ص124.
- (43) محمد الطائع، المصدر السابق، ص51.
- (44) عبد الاله بلقزيز، جذليات الصراع والتوافق في المغرب، نحو اعادة كتابة تاريخنا السياسي المعاصر، مجلة المستقبل، العدد: 318، بيروت، 28 آب- اغسطس 2005، ص136؛ سيف حسن علي بطيخ، المصدر السابق، ص144.
- (45) بيرنابي لوبيس كارسيا، المصدر السابق، ص296.
- (46) عبد الوهاب أحمد محمود، المصدر السابق، ص125؛ للمزيد من التفاصيل ينظر: 20. عمار فاضل عباس علي الطالب، حزب الاتحاد الدستوري ودوره في الحياة السياسية في المغرب 1983-2002، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، 2018، ص184.
- (47) حافظ البوزيدي، اشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب بين المدخل الدستوري والمدخل السياسي، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، 2010، ص70.
- (48) عبد الوهاب أحمد محمود، المصدر السابق، ص126-127.

- (49) عبد القادر الخاضري، حكومة التناوب التوافقي الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد: 36، 2002، ص57.
- (50) شيماء جمعه ياس خضير، المصدر السابق، ص101.
- (51) أحمد الحارثي، الإصلاح في المغرب ما بين الدعوة والتاريخ، مجلة نوافذ، العدد: 12، 2001، ص23.
- (52) المصدر نفسه، ص589.
- (53) شيماء جمعه ياس خضير، المصدر السابق، ص101.
- (54) محمد بو كطب، السياسي العمومي في ميدان التشغيل بالمغرب من حكومة السيد عبد اللطيف الفيلالي إلى حكومة السيد عباس الفاسي، مجلة القصة والقانون، المغرب، العدد: 10، 2003، ص22.
- (55) عبد الوهاب أحمد محمود، المصدر السابق، ص63.
- (56) عبد الواحد راضي: سياسي مغربي ولد عام 1935 في مدينة سلا وأكمل فيها دراسته الابتدائية ثم انتقل إلى مدينة الرباط حيث أكمل فيها دراسته الثانوية التحق بجامعة السوربون بفرنسا، وهو احد المؤسسين لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات. وشغل عدة مناصب أهمها النائب الأول لرئيس مجلس النواب 1993م، ورئيسًا لمجلس النواب خلال ولايتين تشريعتين 1997، 2002. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الواحد الراضي، المغرب الذي عشتة، مطبعة الدار البيضاء، المغرب، 2017، 15-35.
- (57) شيماء جمعة ياس خضير، المصدر السابق، ص68.

- 1- Ahmed Al-Harthy, Reform in Morocco between Da'wah and History, Windows Magazine, Issue: 12, 2001.
- 2- Ahmed Al-Daghrani, Democratic Government or Tawwalat, Ishtar Press, Rabat, 1994. 3- Ismail Al-Alawi, The Balance of the Consensual Rotation Government: Achievements and Constraints, Publications of the Progress and Socialism Party, Rabat, 2001.
- 4- Ahmed Hamid Abbas Saeed Al-Arnaout, The Experience of Peaceful Transfer of Power in Morocco, Master's Thesis (unpublished), College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2014.
- 5- Safaa Kazem Mohsen, Abd al-Rahman al-Yousifi and his political activity in Morocco until 2003, Faculty of Arts, Department of History, Iraqi University, Master's thesis, 2022.
- 6- Bernabé Lopes Carcia, The Moroccan Elections from 1960 to Now, a Documented Scientific Study, Translated by Badia Al-Kharazi, Al-Najah New Press, Casablanca, 2009.
- 7- The political report submitted by the National Secretariat of the People's Democratic Action Organization before the Central Committee held on 10-11-1998.
- 8- Soraya Dinia, The Democratic Question and Parties in Morocco, PhD thesis (unpublished), Mohammed V University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, 2006.
- 9- Asharq Al-Awsat Newspaper, London, No. 1166, June 24 - June 2009.
- 10- Hafez Al-Bouzidi, The Problematic of the Democratic Transition in Morocco between the Constitutional and the Political Approach, Mohammed V University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Morocco, 2010.
- 11- Hassan Tariq, The Left and Questions of Transformation, Dar Al-Qalam for Printing and Publishing, Kingdom of Morocco, 2006.
- 12- Hamad Bou Kateb, Public Politician in the Field of Employment in Morocco from the Government of Mr. Abdellatif Filali to the Government of Mr. Abbas El Fassi, Journal of Story and Law, Morocco, Issue: 10, 2003.

- 13- Raed Fawzi Ahmoud, Political Parties in the Arab World and the Problem of Treatment, The Arab Future Magazine, Beirut, Issue: 240, 2007.
- 14- Saif Hassan Ali Batikh, King Hassan II and his impact on the history of Morocco 1979-1999, Master's thesis (unpublished), College of Education, University of Diyala, Iraq, 2019.
- 15- Shaima Juma'a Yas Khudair, The Role of Opposition Parties in Political Life in Morocco 1992-2001, Master's Thesis (unpublished), College of Education, University of Samarra, 2020.
- 16- Socialist Union newspaper, Rabat, issue: 5295, February 9 - February 1998.
- 17- Socialist Union newspaper, Rabat, issue: 5336, March 16-March 1998.
- 18- Abdelilah Belkeziz, Dialectics of Conflict and Consensus in Morocco, Towards a Rewriting of Our Contemporary Political History, Al-Mustaqbal Magazine, Issue: 318, Beirut, August 28-August 2005.
- 19- Abdelkader Al-Khadri, The Government of Consensual Alternation, Democratic Transition and Political and Constitutional Reform, Publications of the Moroccan Journal of Local Administration and Development, Topics Series, Issue: 36, 2002.
- 20- Abdel Wahed Radi, The Morocco I Lived, Casablanca Press, Morocco, 2017.
- 21- Abdel-Wahhab Ahmed Mahmoud, The Parties' Position on Political Transformations in Morocco 1992-2007, Ph.D. thesis (unpublished), College of Arts, University of Mosul, 2021.
- 22- Mahmoud Al-Karawi, Abdel-Wahab Abdel-Aziz, The Role of King Hassan II in Political and Constitutional Reform in Morocco 1993-1999, Kirkuk Today Magazine, Issue: (31), September 2017.
- 23- Ammar Fadel Abbas Ali Talbi, The Constitutional Union Party and Its Role in Political Life in Morocco 1983-2002. Doctoral Thesis (unpublished), College of Education, University of Samarra, 2018.
- 24- Abdel-Wahab Abdel-Aziz, Mahmoud El-Karawi, The Role of King Hassan II in Political and Constitutional Reform in Morocco 1993-1999, Kirkuk Today Magazine, Issue: (31), September 2017.
- 25- Karim Salem Hussein, The Independence Party and its political role in Morocco 1975-1998, Master's thesis (unpublished), University of Mosul, College of Arts, 2020.
- 26- Muhammad Adib Al-Salawi, Moroccan Political Parties 1934-2014, Rabat Net Press, Morocco, 2015.
- 27- Muhammad Al-Ta'i, Abd al-Rahman al-Yousifi and the aborted democratic rotation, Tijara Com Press, Rabat, 2014.
- 28- Muhammad Aziz Al-Wakili, The Latest Era of the Latest Morocco, Rabanet Press, Rabat, 2003.
- 29- Mahmoud Saleh Al-Karawi, The Sixth Moroccan Parliamentary Experience 1997-2002, Kirkuk Today Magazine, Issue 21/March-March/2015.
- 30- Nabil El-Mohammadi, The Content of Constitutional Demands in the Moroccan Political System 1989-2018, Faculty of Legal Sciences and Social Economics, Mohammed V University, Morocco, 2012.
- 31- Marina O'Taway and Meredith Riley, Morocco from Hierarchical Reform to Democratic Transition, Middle East Series, Carnegie Endowment for International Peace, 2006
32. Nouredine Al-Sufi, Economic Reform, Strategy, Institutions and Actors, an article published in the collective author Social Transformations in Morocco, Tariq Bin Ziyad Center for Studies and Research, Rabat, 2000.